

## التنمية بين التخطيط والتحرير..

□ دهام حسن\*

كان الإنسان في العهود السابقة، في أوروبا مثلاً في القرون الوسطى تحديداً، يعيش حالة مزرية من الفقر المدقع، أو يعيش حالة الكفاف في أفضل حالاته، وكانت الإقطاعيات المجاورة تعيش حالة من النزاع الدائم، والغزوات، واعتبرت مثل هذه النزاعات، والحروب، في فترات خلّت من التاريخ أمراً واقعا، وضرورة، بل كان هناك من يشيد بصناعتها..

لكن الحالة بدأت بالتحسن ولو بشكل بطيء، بعد القرن السادس عشر، إثر التبادل التجاري بين الدول، وشاعت حالة الاعتماد المتبادل، فالتجارة خففت من الاحتقانات فيما بين الدول، بل ربما قلنا أن التجارة شرعت بإرساء أسس السلام بينها...

ثمة حكاية طريفة من القرن السادس عشر تقول : بينما كانت السويد والدانمرك في نزاع دائم، أقام مزارعون من البلدين على الحدود نقاط التلقاء التجارية، وأرسوا السلام فيما بينهم، بالحد من رغبات حكام البلدين، عندما أخذوا يجادلون المواد والبضائع، فيضايضون ( اللحم والزبدة، بالسلمك والبهارات) لذلك شاعت نادرة تناقلها شعب البلدين تقول : (أرسي الثور السلام) فالثور هو عدة المزارعين، وهو أيضا من عناصر قوى الإنتاج المهمة في ذلك العهد..

إن النمو الحقيقي والتحسن الملحوظ في أوروبا، بدأ منذ القرن التاسع عشر، جراء الثورة الصناعية، حيث كان المزيد من الإنتاج، والتوسع في حجم الاضرار، وتوظيف تلك الاضرار بإدخالها في حيز الاستثمار، كل هذا إلى جانب أسباب أخرى لا سيما السياسة الاقتصادية المتبعة، والتي صوّح طبيعتها بعد قليل، كل هذا، دفع أوروبا إلى النهضة الحقيقية بخطا وثيقة، لكن ثابتة.. هذا عن العالم الأوربي، عالم الغنى، وكيف كانت حال النمو والتنمية، بالنسبة للعالم الفقير.

إن النمو في البلدان الفقيرة، ولناخذ الهند مثلا، إذا لم يتحقق بمعدلات جيدة نسبيا، لكن النتيجة دفعت الإنسان الهندي في المحصلة، للبحث عن عمل، والتحرر من سطوة الإقطاعي، الذي ظلّ يتحكم في مصيره ومصير الملايين من أمثاله، حتى المرأة التي كانت عالة على أهلها، قابعة في البيت حبسية المنزل، تابعة لمجليها، أتحت لها فرص العمل، بعيدا عن عبودية الزوج والأهل، كما صارت الأسر ترسل أبناءها للمدارس.. لهذا حتى لبعضهم القول، من أن النمو يبقى أجدى وسيلة، وأفضل سبيل لتجاوز حالات الفقر.

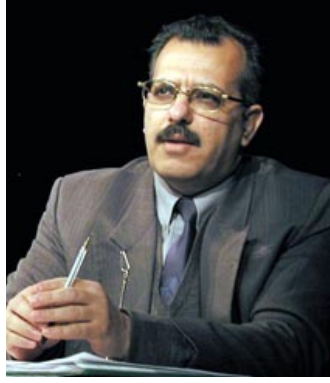
ترى أية سياسة اقتصادية ينبغي أن نتبع، حتى يكتب لهذه السياسات النجاح في التنمية، ومعالجة مسألة الفقر، وتوفير الثروة؟ هذا هو السؤال المهم والأساسي المطروح، وهو غاية هذا النص الذي بين أيدينا في التناول والمعالجة. أمانا نموذجان للاقتصاد: الاقتصاد الرأسمالي، أي الاقتصاد السوق، أما الثاني فهو اقتصاد التخطيط المركزي، النموذج السوفيتي.. فلو أخذنا شعب بلد واحد في بلد منقسم، نتوزع شعوبه على النموذجين، ثم وقفنا على النتائج، نستطيع أن نستخلص بعض الأفكار ونخرج بالتالي بنتيجة ما؛ فالاقتصاد الرأسمالي، أي اقتصاد السوق، يدخل في إطارها ألمانيا الغربية، في حين أن ألمانيا الشرقية، أو ألمانيا الشيوعية، تدخل ضمن اقتصاد التخطيط المركزي، النموذج السوفيتي، وهما بلد واحد ينقسم، أو يتوزع شعبا وأرضا بين النموذجين كما قلنا، وكوريا الجنوبية الرأسمالية، إلى جانب كوريا الشمالية الشيوعية، مثال ثالث وأخير، تايوان الرأسمالية، والصين الشيوعية؛ كانتا من قبل كيانا واحدا، يمثلهما مركز واحد ولتتامل الآن في النتائج، نتأجج السياسات الاقتصادية المتبعة في كل بلد..

لقد شهدت ألمانيا الرأسمالية (معجزة اقتصادية) في الوقت ذاته كانت ألمانيا الشيوعية تتحدر نحو الفقر، كما أن كوريا الرأسمالية عرفت تطورا اقتصاديا وتكنولوجيا هائلا، تعرض في ذات الحين اقتصاد كوريا الشيوعية، إلى ركود ثم انكباب باتجاه الانهيار.. وفي حين كانت الصين الشيوعية تعاني من الفقر والمجاعة، شهدت تايوان تطورا هائلا، مما حدا بالصين أخيرا مضطرة إلى فتح أسواقها أمام عالم التجارة والاستثمار.. ولا ننسى النموذج السوفيتي في أوروبا الشرقية كيف أنه انهار بالكامل، حيث شمل الانهيار الاتحاد السوفيتي وكافة دول أوروبا الشرقية.. وهنا حق القول، من أن السياسة الاقتصادية للرأسمالية (السوق الحرة) هي التي كسبت الزهان، وانصرت على اقتصاد التخطيط المركزي، الذي اندحر أي اندحار..!

عمد كثير من القادة اليساريين بغية التخفيف من وطأة الفارق الكبير بين بلدان النموذجين - الاقتصاد الحر، والتخطيط المركزي - إلى الترنم بهذه الموقلة، في الاقتصاد الحر، حيث البلدان الرأسمالية (الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا).

من خلال قرأتني للأدبيات الماركسية، لا تجد في هذه الموقلة سوى نصف الحقيقة، صحيح أن الأغنياء يزدادون غنى، لكن أيضا أشرار ماركس بالتحسن الذي يطرأ على وضع الطبقات الدنيا أيضا؛ لكن ربما أن نتفق بأن اليون، أو الفارق بين الطبقتين، يزداد اتساعا، لكن القول بأن الفقراء يزدادون فقرا، فهذا لا يقهره الواقع، وإلا فلماذا يدعو بليخانوف إلى التنمية الرأسمالية لتحسين وضع الطبقات الدنيا، فقد قال في عام 1883: (نحن لا نعانى في روسيا من نمو الرأسمالية، بل نعانى من عدم كفاية نموها) وبعد أكثر من عقدين عاد ليعين ليكرر نفس الكلام، ويضيء به أكثر وضوحا، عندما قال من معناه أن إن معاناة الشعب الروسي ليست بسبب الرأسمالية في روسيا، وإنما بسبب تأخر الرأسمالية فيها، ونحن مع تطور الرأسمالية بشكل مطلق ودون تحفظ، إن هذا الكلام يستدعي منا أن نقف عنده ونتمعن فيه عندما يقول: ونحن مع تطور الرأسمالية على الإطلاق... فلماذا يعني هذا الكلام، أنه يعني فسح المجال أمام القطاع الخاص الرأسمالي، أي أصحاب المكينات الخاصة للتنمية الرأسمالية والاستثمار، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم، أي (دعه يعمل، دعه يمر) تلك الموقلة الاقتصادية القديمة، أي الترنيمية المعروفة، والتي أثبتت جدواها ومثال دول النورم الأنسوية مثال لعين، كقطح الأرض، وفقرها لم يحول دون ترميمتها أمام الإرادة الحرة... علينا أخيرا إدراك أهمية الاقتصاد الحر، وبالتالي ضرورة فسح المجال أما الناشطين اقتصاديا للعمل بكامل الحرية وإلا فقديهم بمركزية السلطة، بقاراتها المتشددة إذ لا أريد لبلدنا الإنزهار ولنسبعنا الوفرة والعيش الكريم

هذا المقال هو بالتعاون مع مشروع مصباح الحرية [www.misbahalhurriyya.org](http://www.misbahalhurriyya.org)  
□ دهام حسن كاتب و ناقد سوري



□ الأستاذ الدكتور تيسير عبد الجبار الأنساري

رئيس جامعة ابن رشد في هولندا

للبسطاء الغوغاء الذين لا يستحقون حتى هذا الفتاة؟ أم من الجامعات التي تخلو من المكتبات والمختبرات؟ فإذا ما وجدنا مكتبة وجدنا بقايا مرق كتيبات محروقة الجوانب أو تلك المقررات المكتوبة أما بالفارسية أو بجوهر من نخب تحكم هناك... واحسبوا نسب الكتب الموجودة وقيسوا ما لدينا من مصادر...

إن تحكّم المسؤول في المدرسة أو الجامعة وصل حتى المدرسة العراقية في البلاد الأوروبية واسالوا أبناءنا في المهجر.. فما بالك بالمدرسة في داخل الوطن، والمكتبة وصلت مطبوعاتها ذات الاتجاه الخاص بفقهاء الميمن الديني الإيراني حتى مكتبات ما تسمى نفسها [جامعات (وهي مؤسسات وسيطة لإجترار تلك الكتب والمشورات الضلاللية إلى ملايين الهاريين من بناتنا وأبنائنا في مهاجرهم... فكيف بالمكتبة في داخل الوطن!

وللمختبرات حكاية فساد أخرى فإذا وجدنا بقية جهاز معطل جرى تشغيله فاين المواد الوافية الكافية للتجارب العلمية؟ ومن يمكنه التشغيل أو الاستعمال من دون منظورات وممنوعات ومحرمات؟ وطبعاً ليس لطالبة الطبيعة أن تدخل درس التشريح كما طالب الطبيعة والعكس منطبق تماما على التصور الأول.. ولسنا ندري أي خيال مرضي يحكم التعليم نبعداً عنصره الرئيسة الإهم..

فهجوم على المنهج الذي ما تبقى منه لا مصدر سليم ولا حتى مسألة مقبولة وهي محقوفة بالمحذورات والمحظورات؛ ولا أستاذ معذ ومتمكن يمكنه العمل بمنطقه العلمي السليم، ومن ثمّ لا محاضرة صحيحة ناضجة حيث يتم قمع عنصريها الأهم أي المنهج والإستناد مع ملاحظة أن هذه الال لا تقوم على التطلقات والتشاقمية...

ولأن عديداً ممن يسمونهم أساتذة هم من حاملي شهادات السوق طبعاً لا أقصد التخصص الاقتصادي ولكنني أقصد الشهادات المحتومة في سوق مريدي وما استولد اليوم من أسواق متخصصة.. وهؤلاء هم من جيش مافيات الفساد الجديدة وهم يتحكمون بالوضع ومثلما اشتروا شهاداتهم الفاسدة زورا يبيعون والشهادات والدرجات باتمان بخص وساء ما يفعلون، وبالتالي مطلوب وقفة لمراجعة الأمر ومعالجته هنا...

وهناك أساتذة لا يستطيعون صد هذه العمليات السوقية لضغوط من تهديد بالاختطاف وقطع الرزق والتسريع من العمل وضرب العائلة وضغوط نفسية واجتماعية من التكفير والإساءة، بنهم الفساد والتشهير ونهم التكفير السياسي الرائجة اليوم وحتى التصفية أو على أقل تقدير التهجير في يوم أسود أظلم وإن كان اليوم في وضخ النهار وظهيرته... وهناك أساتذة يشعشعون جنب الحيط وآخرون يمضون آخر العمر والعملية بعامة فساد قسري مع سبق الإصرار؛ فمن يحمي هؤلاء كيما يؤدوا واجباتهم بأفضل الطرائق.....؟

إن من يشتري الأسللة لابنه أو ابنته يساعد في الجريمة؛ وإن من لا يتابع أبناءه في دراستهم يساهم في الجريمة؛ ومن لا ينظر في دواش ابنه ومحاضراته وفي علاقاته وبين محبتي، يترأس الكفة في الجريمة؛ ومن يقلل لنفسه أن يكون عضواً ناشطاً أو صامتا في حزب من أحزاب الطائفية وتغيير الماهج سياسيا يشارك في الجريمة؛ ومن يعضم لفلسفة الطائفية داخل حزبه وآو خارجه يشارك في الجريمة؛ ومن يصمت في مفسدة قد لا يمكنه أن يوقف صمته عن مفاسد ستخترقته هو بالذات يوم لا مجال إلا لـ "لات ساعة مندم"...

القضية ينبغي أن تخاض بنضال عنيد يشترك فيه الأهالي والطلبة والتدريسيون وإدارات المؤسسات فلا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم... ولن تستنزل السماء التغيير مع المطر.. ولكن البركة لا تأتي إلا بالحررة...

القضية تبدأ بالإصرار على وضع استراتيجيات ثابتة وشاملة تنسج والدستور وقيم القانون الذي يحمي حقوق الناس وقيهم العليا يفرض مقرر التربية الطائفية بملفسياتها الاستوربية المرضية وطبعاً الأوامر تتخفي بكونها ممثلة لأمر السيد المطلق الإرادة وكثيراً ما تكون بلا علم من القيادة المعنية... وبعد ذلك لا علوم ولا معارف ولا هم يحزنون..

المدرسة والمعهد والمعهد والجامعة ما عادت مؤسسات للعلم والمعرفة بل هي في كثير من الأحيان مؤسسات يحكمها زعر من ملييشيا الحزب الفلاني أو العلاني... بحسب الحصة الرسومة.. وطبعاً يكون لبعض (العلمين) سلطة التوجيه طالما كانوا من الحصة والحزب أو خضعوا لإوامرها وما عدا ذلك كما كانت الأمور حيث التزام الصمت مخافة التصفية أو قطع الرزق...

لا توجد محاضرة حرة ولا يمكن لأستاذ أن يتحدث عن حقيقة علمية وقد يستطيع الحديث عن الأرض تنور ولكنه لا يستطيع أن يقول: إنها ملك الناس ومنبت خيراتهم وموئل معيشتهم لأنها من أملاك السيد أو محاصصيه ممن اقتسموا حتى ملكية رقاب البشر... ولطالما تمت تصفية الأستاذ الذي يخرج عن سطوة الآلة الجهنمية الجديدة القديمة..

من أين نتحدث عن الفساد في التعليم؟ من طريقة التفازخ ببناء المدارس الطينية في بلد النفط والثروات والخيرات؛ وتصير مئة من القاقد الجديد

## ظاهرة الفساد والتعليم وتطوره في العراق

2. الفساد في سرقة أموال مخصصة لتوفير الخدمات والتجهيزات، حتى أننا صرنا بصدد بناء مدارس طينية أو تصليحات أسوأ من ناقصة كما في سرقة أصباغ جدران مدارس أو استخدام بدائل مضررة صحيا أو التقصير بعامة في تزويد مدرسة أو كلية أو معهد بالمطلوب الضروري...

3. الفساد في العلاقات بين الطلبة أنفسهم عندما يتم استغلالهم من ممثلي الحصصيات ومليشيات محددة وبينهم وبين الأساتذة عندما يستغل الطلاب انتماءه هذا في ابتزاز المعلم أو الأستاذ والفساد يجرّ هنا إلى أمر آخر:

4. والأمر الآخر يكمن في الحصول على الأسئلة الإمتحانية وفي الحصول على درجات ونتائج مميّزة أو في الحصول على بحوث علمية وحتى شهادات علمية جامعية... وضمنا الحصول على شهادات وزارية مدرسية مهمة...

5. الفساد الذي يخفي تمرير طبيعته المصادر الدراسية وتجهيزات المكتبة وإخفاء أخرى لا تتلاءم وتوجهات من يقوم بهذه الجريمة... وطبعاً إبقاء المكتبة خاوية أو ضئيلة في تزويد الطلبة باحتياجاتهم...

6. الفساد في حجم المحاضرة في زمنها وتوقيتها وفي مضمونها ومحتواها وفي علاقتها الحق بالمادة العلمية...

7. الفساد في توظيف المختبرات وإجراء التجارب العملية أو الميدانية بما يعمر الأمور بطريقة لا تمكن الطالب من تحويل معارفه النظرية إلى التطبيق...

8. الفساد الإداري في هيكل المسؤوليات حتى وصل الأمر إلى تعيينات بمستويات مهمة عليا في وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي بطرق ملتوية كما حصل على سبيل المثال لا الحصر في المدة الواقعة بين توفيق وزير التعليم العالي وعودته لعمله لظروف العلاقات السياسية داخل الحكومة...

9. الفساد في قضايا البعثات والزِمالات الدراسية وتميرير ما يخدم المحسوبيات وغيرها من أمور تتداولها الأساط المعنية...

10. الفساد في التعاطي مع تكليف مسؤول أو أستاذ أو ترقباتهم الإدارية أو العلمية...

11. الفساد في أمور تقديم المؤلفات والكتب والبحوث والطبع والتعريض وما أشبه...

12. الفساد في نسب القبول وتميرير من ليس له حق على حساب من له الحق وحرمان نسبة مهمة من الطلبة من حقوقهم في التعليم المتخصص والعالي في ضوء الحجوم أو الطاقات الاستيعابية غير المسؤولة...

إن هذا وغيره يجري بذرائع الاستفادة المادية والابتزاز لأسباب فكرية سياسية أو فرض سطوة جهة ونفوذ أخرى أو لدواعي الكفاءة أو حتى شهادة حقيقية يمتلكونها لتسلم مسؤوليها أو أخرى.. حتى صرنا أمام أشباه أميين يحاضرون في مواد علمية، فكيف السبيل لحل المشكل المعقد؛ وقبل الدخول في مقترحات أولية للحل ينبغي القول: إن هذه القراءة تريد التوكيد على أن الحل سيكون أفضل بوجود استراتيجيات شاملة لا تقف عند حدود التعليم العالي نفسه كما أن القراءة هذه تعرف وتؤكد على أن الأمر لا يكمن في اتهام القيادات بالمطلق أو مفاصل محددة فلا لغة الاتهام بصحيحة ولا خطاب الاحتراب والإيقاع بالآخر والإساءة المسؤولية على اكتافه بمفيد لحل جذري..

فنحن جميعا نتعاضد ونتفاعل لتوحيد الجهود وأن اختلفت الرؤى كيما نجد السبيل الأفضل لحد أفضل... وكما أوردنا فقرته المخطئ لا نقف منه موقف الإدانة والتصفية والإقصاء ولكننا نتخذ من خطاب التفاعل الإيجابي البناء وسيلة لإزالة الخطأ واستبداله حيث ثبات الصائب باتفاق الجميع، فالذي حاول فأخطا والذي جاء بالبديل فأصاب، كلاهما يقصدان الفهم الإنسانية الصحية الصحيحة ولكنهما لن يصلا من دون تعاضدهما وتفاعلها إذا ما انشغلا في صراع التقاطع وخطابات الاتهام وإلقاء المسؤولية والتنصل منها كل لمصلحة ضيقة محدودة؛ فيما يمكنهما أن يفلحا في الحصول على ما يناسبهما معا من دون الألم أو نتائج الاضطرابات...

وبالعودة للمعالجات المقترحة فإن جملة إجراءات نتظنرنا في هذا المجال:

1. فالولا تحتاج لاستراتيجيات في التعليم وخطط تدرس الحجم الحقيقي المتوافر من مؤسسات تعليم وما تمتلكه من قدرات استيعابية أو قدرات لاداء الواجب التعليمي ذاته...
2. وفي ضوء دراسة الحجم السكاني والطب الحالي والمستقبلي يجري رصد النقص الفعلي الذي ينبغي تلافيه بخطتين مؤقتة عاجلة وأخرى بعيدة مؤلمة...
3. تطهير الجامعات والمدارس من أصحاب الشهادات المزورة والكفاءات القاصرة...
4. منع تسييس المدرسة والجامعة، ومنع دخول أية فلسفة حزبية أو فئوية إليهما...
5. منع الفكر العنصرري والطائفي والشوقيني الاستعلائي وتعبيد الرؤيا العلمية الصحيحة الممتلئة للحباب الإيجابي ومنطق التفكير العقلي التنويري...
6. البحث في تطوير الأستاذ وكفأته وإدخاله في دورات تفعيل مناسبة.. وتوفير

حاجاته الإنسانية كما يبقى يبنى عن التفكير بضغطها عليه وطبعاً توفير الحماية الأمنية والاستقرار المناسب الذي يحميه من الابتزاز...

7. البحث في تطوير المحاضرة وأدواتها بدءاً بالأستاذ المحاضر وليس انتهاء بالمواد التي يحتاجها لاداء محاضراته وطبيعة الفصول الدراسية وحجمها من جهة عدد الطلبة وطريقة جذب انتباههم إلى المحاضرة..

8. تطوير الأبنية والتجهيزات ومنع ظواهر الغش السائدة وما تتسبب فيه من أشكال الفساد... تطوير المكتبات والمختبرات وتجهيزاتها...

10. تطوير أسس البحث العلمي وربطه بظروف المجتمع ميدانيا...

11. تطوير المناهج وإتاحة الفرصة لجعل المخرات مرتبطة بحاجات المجتمع من معارف وعلوم...

12. افتتاح الكليات والأقسام العلمية على وفق ظروف اليوم والغد ورسم خطط تتناسب والتقسيمات المؤملة من التعليم العالي وكذلك من مدارس توفّر الكوادر الوسيطة التي تستجيب لمطالبات المرحلة...

13. وضع المسابقات العلمية وغيرها والجوائز التقديرية التي تشجع البحث العلمي والأفضليات في العمل والإنجاز على مستوى التعليم العالي والمدرسي...

14. وضع الميزانيات الوافية ذات الأولوية للتعليم العالي تجاه الأمور والمخرات الأخرى في خطط الحكومة...

15. إدخال التعليم الإلكتروني رسميا في استكمال أساليب الجامعات التقليدية المنتظمة والاعتراف للتعليم الإلكتروني المستقل نظاما تعليميا مهما يساع في تقليل الكلف المادية من جهة وتعزيز فرص التعليم وإتاحتها للطلبة الذين يبقون في أعمالهم إلى جانب مواصلة تطوير قدراتهم العلمية...

16. توفير الربط المناسب بين وزارة التعليم العالي وبين بقية أجهزة الدولة بما يوفر فرصا مضافة لصالح تفعيل دور هذه الوزارة وتقنية أجهزتها لأجل اسلم النتائج...

17. إيجاد خطة مركزية خاصة بوزارة التعليم العالي جانب دور حياة الزمالة في مطاردة بؤر الفساد ومحوها... على أن يكون لها جهاز إداري إلى جانب الأجهزة والمعنيين الذين ينهضون بانشطتهم في مجالات العمل بمختلف مؤسسات الوزارة وقطاعاتها...

18. توسيع دائرة التعاون مع الجامعات في بلدان الجوار وعالميا وإدخال خطة تطوير وتنمية تضع هدفا ميدانيا يرتقي بالجامعة العراقية إلى مصاف الدخول في جداول الجامعات الأولى عالميا ويبدأ الأمر بالتأسيس لمقاييس عراقية محلي على مستوى كل الجامعات العراقية وعلى مستوى جامعات الأقاليم وجامعات التخصص الجامعي وبين الكليات والأقسام والأبحاث والعمل من بعد على التأسيس لمقاييس شرق أوسطي أو دعم هذا المشروع الذي بادرت به جهة معروفة حاليا...

19. الإفادة من المنظمات الدولية والجامعات في أداء بحوث التطوير وفي تنفيذ مشروعات ميدانية واستراتيجية بخاضة في الاستثمارات الكبيرة وتلك التي تحتاج لخبرات غير متوافرة بسبب حجرة العقول أو لغبر ذلك من أسباب...

20. عقد المؤتمرات وتوفير المؤسسات المناسبة لجذب تأثير العقول المهاجرة مثلا عبر مؤسسات أو جامعات التعليم الإلكتروني بمقراتها المهاجرة لصالح المعالجة التي تتطلع لهذا الغد الحالي من أشكال الفساد التي طرأت على أوضاعنا...

تحفظ: هذا لا يقصد بناتنا صحة مسألة إعادة المهجرين العراقيين الأصيلين

تحفظ: هذا يستغني المخلصين المعروفين بالتاكيد

تحفظ: ليس المقصود شمول العمامة حيثما كانت في إطارها أو حدودها المقبولة الصحية

وجود زعران وطفيليون ومعتمدون في جهة أو أخرى لا يلغي إمكان أن تكون جهة مقبولة من المجتمع بفضل مسيرة تنفيذها من الداخل وتفاعلها مع القوانين بموضوعية ومصادقية وصاب...

تحفظ عام: لا يوجد في مضمون هذه المعالجة أي تعرض سلبي لأية جهة دينية أو سياسية أو اجتماعية باية صفة سلبية قد يتوهمها طرف أو قارئ.. ولا نزعم لأنفسنا إلا أن نؤكد حقيقة واحدة هي أنه في النهاية لا يصح إلا الصحيح وأن المخطئ ليس بالضرورة مجرما وفي جميع الأحوال سيبقى العلاج كامنا في خطاب التسامح من جهة وفي خطاب التصحيح والتقويم والركون إلى الصواب ومنطق العقل والحكمة مقابل فوضى الجهالة والتخلف...

وهذا لا يأتي بوجود خطابات الاتهام والتعريض بل يأتي بخطابات التفاعل الإيجابي البناء بين الجميع ومن يقع في خطأ أو خطيئة يمكنه تجنبها والعودة عنها على وفق ما تحكم به القيم الإنسانية وقوانين تطبيق الصائب منها... وهذا الأساس موجود في بيت الحكمة ودار العلم والمعرفة وجهان العقل البشري في إطار التعليم مؤس: سة تزيية بعيدة عن الفساد والإفساد من أي لون وشكل...